



استراتيجيات القوى الدولية لإدارة المخاطر وتأثيرها في الأمن العالمي: الصين أنموذجاً

أ.م.د محمد ميسر فتحي

كلية العلوم السياسية - جامعة الموصل-نينوى - العراق

Email: mohamed-kamosh@uomosul.edu.iq

ORCID: 0000-0002-1796-4389

الملخص:

نتيجة للتغيرات والتحويلات العالمية التي حدثت في مجالات البيئة الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية الدولية لاسيما تعزيز الأمن العالمي بمستوياته التي أنتجت مخاطر جمة لاسيما التهديدات الأمنية وسباق التسلح فوق التقليدي والمخاطر البيئية والأمراض لاسيما جائحة كورونا والمتحورات التي نتجت عنها، فضلاً عن الزلازل والتغيرات المناخية، ومخاطر التنافس على اكتشاف الفضاء وعسكرته والمخاطر السيبرانية، التي أخذت توظفها القوى العالمية في أدائها وتفاعلاتها الجيوسياسية على الأصعدة كافة، في سبيل تعزيز الأمن العالمي بمستوياته وجوانبه كافة، وكل ذلك يدفع أو يفرض على الدول والقوى الدولية طرح مجموعة عقلانية من الاستراتيجيات والخيارات للاستجابة ومعالجة المخاطر والحد من تأثيرها على الأمن العالمي.

وتهدف الدراسة الى التعريف بإدارة المخاطر ومؤشرات قياسها، فضلاً عن استراتيجيات إدارة المخاطر وكيف تطبق الصين تلك الاستراتيجيات، كما تهدف الى دراسة وتحليل تأثير إدارة المخاطر على الأمن العالمي.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، الأمن العالمي، الصين، استراتيجيات إدارة المخاطر، استراتيجية التحوط الصينية، استراتيجية الأمنة الصينية.

Abstract:

As a result of global changes and shifts in the geopolitical, economic, and international security landscapes, especially the strengthening of global security across various levels, these risks have become more pronounced. They include security threats, the non-traditional arms race, environmental hazards, and diseases, notably the COVID-19 pandemic and its variants. These risks also cover earthquakes, climate change, competition over space exploration and militarisation, as well as geopolitical, geomilitary, geoeconomic, and cyber risks. Global powers have begun to incorporate these risks into their geopolitical strategies and interactions at all levels and dimensions. This requires national



and international authorities to develop a rational set of strategies and options to respond to or manage these risks and their impact on global security.

The study aims to introduce risk management and its measurement indicators, as well as risk management strategies and how China applies them. It also seeks to examine and analyse the impact of risk management on global security. To address this issue and test its hypothesis, the study relies on descriptive-analytical approaches, functional approaches, case study methods, and quantitative approaches.

Keywords: Risk management, global security, China, risk management strategies, Chinese hedging strategy, Chinese securitization strategy.

المقدمة:

تعدّ إدارة المخاطر من الموضوعات المهمة في دراسة العلاقات الدولية وسياسات القوى العالمية، إذ يتعامل مع كيفية تحليل وتقدير وتقييم التحديات والتهديدات التي تواجه الدول وكيفية تنفيذ استراتيجيات للحفاظ على الأمن العالمي والمصالح الوطنية، ومن أهم العناصر التي تمثل تحديات للأمن الدولي تشمل النزاعات المسلحة، والإرهاب، والنزاعات الإقليمية والدولية، والتهديدات السيبرانية، وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والفرط صوتيه، وتغير المناخ، وانتشار الأوبئة، والصراعات على موارد الطاقة، كل تلك التحديات تتطلب استراتيجيات لإدارة المخاطر الوطنية والإقليمية والدولية.

كما ان إدارة مخاطر الأمن العالمي تمثل تحدياً دائماً للدول والمجتمع الدولي، وتستدعي تفكيراً استراتيجياً وتعاوناً دولياً فعالاً لتعزيز الأمن العالمي وتحقيق الاستقرار في عالم متغير ومتشابك، هذا الموضوع يبقى على رأس أجندة العلاقات الدولية والسياسة العالمية ويشمل تفاعلات معقدة بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي.

أهمية الدراسة: تنبثق من أولويات واستراتيجيات إدارة المخاطر والتهديدات الجيدة والحد من تداعياتها، ويتأتى ذلك عبر الاستراتيجيات التي تطبيقها القوى العالمية في أداءها لإدارة المخاطر تعدّ أفضل حالاً وتمتلك زمام المبادرة والاستعداد لمواجهة تلك المخاطر والتحديات، على الرغم من أن ذلك لا يجعلها بمنأى عن التحديات وتداعياتها، الا ان امتلاكها لاستراتيجيات الاستجابة يمكنها من الانفتاح على جميع الاحتمالات والمتغيرات بما يساهم تعزيز أمنها القومي فضلاً عن الأمن العالمي.

أهداف الدراسة: تهدف الى التعريف بإدارة المخاطر ومؤشرات قياسها، فضلاً عن استراتيجيات إدارة المخاطر وكيف تطبق الصين تلك الاستراتيجيات، كما تهدف الى دراسة وتحليل تأثير إدارة المخاطر على الأمن العالمي.

إشكالية الدراسة: التي تنطلق منها دراستنا تمثلت في الوقوف على تحليل وتقييم مخاطر والتهديدات التي تشكلها على الأمن العالمي لاسيما المخاطر الجيوسياسية والاقتصادية والتكنو-عسكرية والفضائية



والصحية. وتتبع الإشكالية من التساؤل الرئيس الاتي: كيف يؤثر تبني استراتيجية إدارة المخاطر من القوى العالمية في الأمن العالمي، وما مدى التباين بين القوى الدولية في كيفية تبني تلك الاستراتيجيات والاستجابة للتعامل مع المخاطر، وكيف جاء الاداء الصيني لاستراتيجية إدارة المخاطر ومدى تأثره في الأمن العالمي؟

فرضية الدراسة: تنبثق الفرضية من فكرة مفادها "ان هناك علاقة طردية إيجابية بين إمتلاك القوى العالمية لاستراتيجية إدارة المخاطر وقدرة الاستجابة لمواجهة تلك التهديدات والحد من تداعياتها على الأمن القومي والأمن العالمي".

مناهج الدراسة: لإنجاز هذه الدراسة وحل إشكالياتها واثبات فرضيتها، تم اعتماد المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج الوظيفي، فضلاً عن منهج دراسة الحالة، والمنهج الكمي.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:

المحور الأول: في معنى إدارة المخاطر ومرتكزاتها

المحور الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر ومؤشرات قياسها

المحور الثالث: استراتيجية الصين في إدارة المخاطر وتأثيرها في الأمن العالمي

المحور الأول: في معنى إدارة المخاطر ومرتكزاتها

إن إدارة المخاطر (Risk Management) تعني عملية قياس وتقييم للمخاطر وصياغة إستراتيجيات لإدارتها، بهدف تجنب المخاطر والتداعيات المترتبة عليها والحد من آثارها السلبية عبر إعداد خطط التعامل مع المخاطر التي لا بد من وقوعها، كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الاستراتيجي الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.

إذ يعرف الخطر لغةً: بأنه " المجازفة والمشاركة على الهلكة"، كما نود الإشارة الى ان المخاطرة اصطلاحاً يختلف عن المشكلة، إذ أن المشكلة هي: حدث سيء قد حدث بالفعل، أما المخاطرة فهي حدث مستقبلي لم يحدث بعد، أو أنه في بدايات حدوثه، يُحتمل أن يتحول هذا الحدث إلى مشكلة ذات تأثير سلبي أو فرصة ذات تأثير إيجابي. (جبرا، ٢٠١٥)

ويمكننا تقديم مفهوم محدد عن مصطلح إدارة المخاطر، بأنه "عملية تحليلية ومنهجية تهدف إلى التعرف على المخاطر المحتملة وتقييمها، ثم اتخاذ إجراءات للتحكم بها وتقليل تأثيرها على تحقيق الأهداف المحددة، وتشمل التعامل مع التهديدات والفرص التي قد تؤثر على أي مشروع أو نشاط أو منظمة، وان الهدف الرئيس لإدارة المخاطر هو تحقيق التوازن بين تحقيق الأهداف والحفاظ على استدامة الأعمال عبر التعامل الفعّال مع المخاطر، تعزيز القدرة على التصدي للتحديات الأمنية والحفاظ على



الاستقرار والسلام. (جبرا ٢٠١٥) ويمكن ان تأتي المخاطر ضمن انواع متعددة مادية ومعنوية، استراتيجية، وقانونية، ومالية، وأمنية، وعسكرية، وتكنولوجيا، والكترونية، وسبيرانية، جميعها تمثل تهديداً للأمن العالمي. (خليل ٢٠٢٢، ٨٢-٨٤)

وما تجدر الإشارة إليه، إن إدارة المخاطر هي "عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الدول أو المؤسسات في تحقيق الأهداف والمصالح"، وتتنوع إدارة المخاطر واستراتيجياتها تبعاً لنوع المخاطر وقد يتم التركيز على المخاطر الناتجة عن جوانب طبيعية "الكوارث الطبيعية والزلازل والحرائق، انتشار الامراض، وغيرها من الحوادث ذات الابعاد العالمية، ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر في جوانب اقتصادية ومالية، وتلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات واستراتيجيات إدارة الازمات الاقتصادية.

وبتحليل أدق يمكننا وصف إدارة المخاطر على أنها "عملية إتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من الأخطار التي يحتمل أن تتعرض لها الدولة او احدى منشأتها أو وفئات وأفراد مجتمعتها، أو المجتمع الدولي والوقوف على أسباب الخطر، وتقييم تلك الأخطار وتداعيات وتهديداتها على الأمن العالمي، ووضع أفضل الطرق أو الأساليب لتفادي وقوع المخاطر أولاً، وتقليل أثارها إلى أقل ما يمكن". (الكاتب ٢٠٢٠)

وبغض النظر عن نوع المخاطر، فإن جميع الفواعل لاسيما القوى العالمية يتوجب عليها تشكيل فريق مختص بإدارة المخاطر لإدارة الأولويات ومواجهة المخاطر ذات التهديدات عالية الخطورة أولاً، بينما المخاطر ذات التحديات الأقل تعالج لاحقاً، ومن أهم الأهداف التي يسعى فريق إدارة المخاطر تحقيقها الآتي:- (الشمري ٢٠١٢)

- منع وقوع الخطر، وإتباع أفضل الوسائل التي من شأنها حماية الدولة ومؤسساتها فيها من الخسائر المادية المحتملة، وتثقيف المواطنون في كيفية إدائهم لأعمالهم بشكل سليم لتفادي وقوع الخطر.
- مكافحة التهديدات والتحديات التي تشمل التهديدات العسكرية مثل التوترات الحدودية والصراعات المسلحة، وكذلك التحديات غير العسكرية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والتحديات البيئية والسبيرانية.
- تقليل الآثار الناجمة عن الخطر إن وقع، بما يضمن دوام وجود الدول والمؤسسات وإستمرار أدائها.
- وضع السياسات والاستراتيجيات والإجراءات العملية لمواجهة وإدارة المخاطر من أجل تقليل الخسائر التي تواجه الأمن العالمي.

❖ مرتكزات إدارة المخاطر واتخاذ القرار:



إن إدارة المخاطر بحاجة الى تحديد التهديدات وقياس مستوياتها وتقييمها، وتخصيص وتحديد مصادر القوة والقدرة فضلاً عن تحديد الوسائل اللازمة للحد من تلك المخاطر، كما عملية إدارة المخاطر المثالية تعمل على تقليل الإنفاق في الوقت الذي تقل فيه النتائج السلبية للمخاطر إلى أقصى حد ممكن، ويجب أن تتكامل مع ثقافة المؤسسة ومع السياسة والبرامج الفعالة للإدارة العليا للدولة، ومن ثم تترجم الى إستراتيجيات وأهداف عملية وتكتيكية وان تحدد المسؤوليات لكل مؤسسة وموظف مسؤول عن إدارة المخاطر كجزء من وصفه الوظيفي. لاحظ الشكل (١).

كما إن عملية إدارة المخاطر تتطلب اتخاذ قرارات سريعة وفق خطوات متعددة، إذ يحدد الخبير الدولي الأمريكي ريتشارد هاينز (Richard M. Heins) أربع خطوات بشأن اتخاذ قرار إدارة الخطر وهي:- (الكاتب ٢٠٢٠، ٥)

١. وضع سلسلة من الإجراءات وقنوات الاتصال من خلال التنظيم تسمح بإجراء اكتشاف كامل كل الأخطار البحتة المحتملة، والتي يمكن أن تنشأ بسبب أنشطة العمل بالدولة.
٢. القياس السليم للخسائر المرتبطة بالأخطار ويشمل ذلك وضع المقاييس الآتية:
أ. احتمال حدوث الخسائر.

ب. مدى تأثير الخسائر على الدولة.

ج. القدرة على التنبؤ بالخسائر والتهديدات المترتب على حدوث المخاطر.

د. قياس الأخطار الشديدة المؤثرة والتي تحتاج تبعاً لذلك إلى تركيز أكبر في التعامل معها.

٣. المفاضلة بين بدائل الحلول المختلفة وسياسات واستراتيجيات إدارة الخطر: والتي تشمل:

أ. تجنب الخطر.

ب. تقليل معدلات الخسائر والتكاليف التي سوف تترتب على ذلك أو تقليل حجمها في حالة الحدوث.

ج. الاحتفاظ بالخطر في إطار محددة محلية أو وطنية أو اقليمية.

د. تحويل مسارات الخطر إلى إتجاهات أخرى.

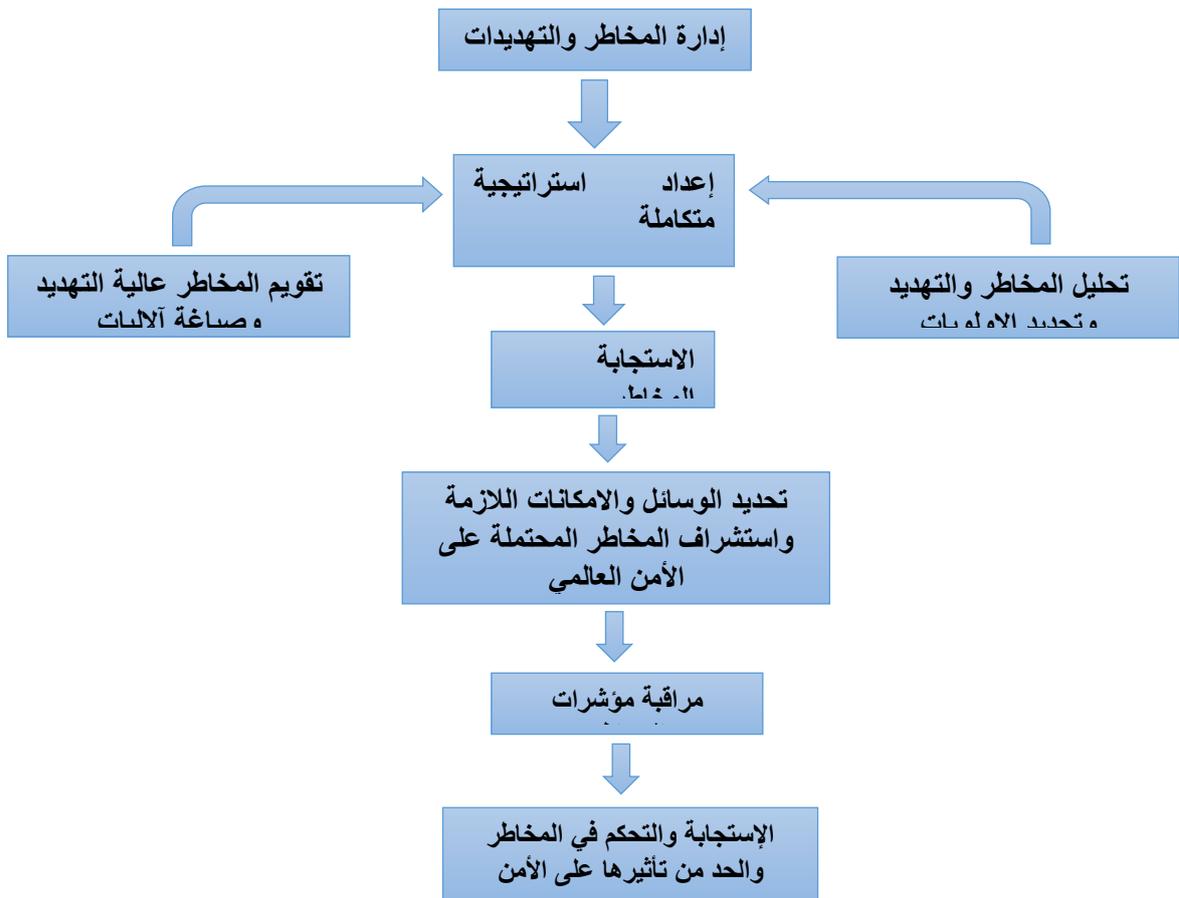
وعلى فريق إدارة المخاطر لدى اختياره للاستراتيجية المناسبة أن يضع في إدراكه التكاليف والنتائج الممكنة عبر الطرق المختلفة لإدارة الخطر، وعليه أيضاً أن يأخذ في الاعتبار مكانة دولته في البيئة الاقليمية والدولية.

٤. وفي ضوء عملية المفاضلة بين بدائل وطرق مواجهت الخطر، على فريق المخاطر أن يضع الوسائل التي تكفل إنجازا للقرارات المتخذة.



- ومن الجدير بالذكر لا بد من التطرق الى القواعد التي يجب على صانع القرار مراعاتها في اختيار وتوظيف استراتيجية إدارة الخطر وأهمها ما يأتي:- (وأولمبيو ٢٠٢٢)
- عدم المخاطرة بأكثر مما يمكن أن تتحمله الدولة من خسائر أو تكاليف، وهذه القاعدة مهمة وواقعية وإغفالها من قبل فريق إدارة الخطر قد يؤدي بها إلى تداعيات كبيرة.
 - كما يجب على فريق إدارة المخاطر عدم المخاطرة بموارد وقدرات الدولة من أجل الأهداف الصغيرة والهامشية.
 - في حال وقوع الخطر وتساعد التهديدات يتوجب على فريق إدارة المخاطر التخلي عن الاندفاع نحو تحقيق المصالح والأهداف بشكل شامل -والتي قد يؤدي الاهتمام بها الى اتساع نطاق الخطر والتهديد تجاه الأمن العالمي- وإنما التركيز على المصالح والأهداف الأساسية.

الشكل (١) مرتكزات إدارة المخاطر وتعزيز الأمن العالمي



المصدر: المخطط من إعداد الباحث



المحور الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر ومؤشرات قياسها

مما لا شك فيه، إن عمليات إدارة المخاطر والأمن العالمي متشابكة ومعقدة ومترابطة، وذلك لأنهما يسعيان إلى تحقيق أهداف مشتركة لاسيما حماية الأفراد والمجتمعات والدول من جملة متنوعة من التهديدات والمخاطر، ويمكننا التأكيد بأن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من جهود القوى الدولية لتعزيز الأمن العالمي وحماية الدول والمجتمعات من جملة متنوعة من التهديدات، كما تتطلب هذه العملية تنسيقاً فعالاً بين الحكومات والمؤسسات الدولية لتفادي تلك المخاطر والتهديدات.

أولاً: استراتيجيات إدارة المخاطر العالمية

لاشك، ان أداء القوى العالمية جاء بتطبيق جملة من الاستراتيجيات المتنوعة في مواجهة المخاطر وان جاءت وفق مناهج متباينة الانهاء ساهمت في الحد من المخاطر لكن إنعكاساتها على الأمن العالمي تفاوتت بين التأثيرات الإيجابية والسلبية، وفي هذه النقطة يتم التركيز على أهم استراتيجيات إدارة المخاطر التي تعتمد على الدول للتعامل مع تلك المخاطر بشكل استباقي *proactive* وليس بشكل تفاعلي *reactive*، التي يمكن توظيفها حسب حجم التهديدات والامكانات المتوفرة لتطبيق احدها، وهي:-
(عبدالرحمن ٢٠٢٠)

١- **التحوط الاستراتيجي "Strategic Hedging"** ويشير إلى إحدى استراتيجيات إدارة المخاطر التي تلجأ إليها الدول والفواعل الدولية لحماية مصالحها، وتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، وأمنها القومي، فضلاً عن ضمان الاستقرار الأمني العالمي. ويُقصد بـ "التحوط الاستراتيجي: هو أن تتخبط الدولة (المتحوطة) مع مصدر التهديد لأنها الوطني لتجنب التهديدات والدخول في صراعات غير متكافئة، وفي الوقت ذاته تستعد الدولة المتحوطة لأي مواجهة محتملة من جانب الدولة المُهددة؛ عن طريق تطوير مقدراتها العسكرية والاقتصادية، أو الانخراط في تحالفات مع القوى المنافسة للدولة المُهددة. (الدسوقي ٢٠٢٤).

ويُعرّف الباحث "إيفلين جوه" التحوط بأنه "مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تجنب (أو التخطيط لاحتمالات طارئة) موقف لا تستطيع فيه الدول اتخاذ قرارات بشأنه بدائل أكثر وضوحاً، مثل التوازنات، أو الانحياز، أو الحياد" (Evelyn 2005، ٢٣)، كما يصف المفكر "دينيس روي" التحوط بأنه "الإبقاء على أكثر من خيار استراتيجي واحداً مفتوحاً للاستجابة لإية مخاطر أو تهديدات أمنية مستقبلية" وفي ضوء ما تقدم يرى كويك تعريفاً أكثر تفصيلاً، على أنه "سلوك تسعى فيه الدولة إلى تعويض المخاطر عبر اتباع خيارات سياسية متعددة تهدف إلى إحداث آثار مضادة متبادلة في ظل حالة عدم اليقين العالية والمخاطر العالية". (Dennis 2005)



وبذلك تحدد هذه التعريفات هدف التحوط بعده سلوكاً "يسعى إلى تجنب أو الاستعداد للمخاطر بما يمكن للدول التحوطية تجنب استفزاز الدول المستهدفة، ومع ذلك، فإنه في ضوء حالة عدم اليقين العالية والمخاطر العالية، وبالنظر إلى التحوط كخيار استراتيجي يمكن لأي دولة تطبيقه وفق نوعين أو طريقتين بالاداء، الأولى: تكون بدافع الخوف من المخاطر المستقبلية في ضوء وجود فجوة واسعة بالقوة والقدرات، والثانية: تكون بدافع معالجة المخاطر والاختلال في البيئات الأمنية والجيوسياسية والعسكرية. (منصور ٢٠٢٢)

٢- التخفيف "Mitigation": وهي الاستراتيجية التي تعمل عند استخدامها على تقليل احتمالية حصول الخطر probability of occurs (خطر سرعة انتشار الامراض، أو الحروب والصراعات)، او تقلل من تاثير الخطر فيما لو حصل (reduce the impact)، مثلاً استخدام إجراءات وقائية وضربات محددة بأسلحة ذكية.

٣- التحويل "Transference": وهي الاستراتيجية التي تعتمد على تحويل او نقل تبعات المخاطر الى طرف آخر من ناحية التمويل والمكان.

٤- الاستجابة والوقاية Response and prevention: هي الاستراتيجية التي تستخدم عندما لا تستطيع توظيف أية من الاستراتيجيات أعلاه فتقوم بقبول الخطر المتوقع وتنقسم الى نوعين هما:
أ. الاستجابة الفعالة Effective Response: هنا صاحب القرار يقوم بقبول الخطر بسبب عدم القدرة على تجنبه او التقليل من تأثيره او تحويله، فيقوم بوضع احتياطات طوارئ contingency reserves للتعامل معه: من موارد مادية، بشرية و مالية وتجهيز جميع المتطلبات الصحية والمتطلبات الحياتية الاخرى كاجراء استباقي.

ب. الاستجابة غير الفعالة Ineffective Response: وتطبق عندما تكون مؤسسات الدولة غير جاهزة ولم تعمل بشكل استباقي للتعامل مع الخطر ولم تضع اي احتياطات من امكانات وموارد بسبب عدم امتلاكها للموارد، او عدم ادراك حجم الخطر، و تسمى في بعض الاحيان بالاستجابة غير المخططة او workaround.

كما أنه لا يتم تطبيق استراتيجية إدارة المخاطر بشكل ناجح إلا وفق سلسلة من الاستراتيجيات والوسائل والأدوات المترابطة بوصفها دورة مستمرة تأخذ في الاعتبار المؤشرات والتوقعات المستقبلية التي تم وضعها، وقيود المخاطر، والأولويات، متغيرات البيئة التي تواجه لمخاطر، ومعايير ومؤشرات الحدث، كما أنه يوفر نظرة حديثة حول المخاطر الناشئة والتغيرات في مستويات التهديد.

ثانياً: مؤشرات إدارة المخاطر الدولية



تعكس مؤشرات إدارة المخاطر قياس الأداء وفعالية جهود الفواعل، سواء كانت دولاً أو منظمات أو شركات أو شركات وتحالفات، في تحليل وتقييم ومعالجة المخاطر المشتركة، وتساعد المؤشرات على تقييم الوضع الحالي وتتيح لتلك الفواعل اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن الاستجابة للمخاطر، ومن أهم تلك المؤشرات لإدارة المخاطر ما يأتي:- (Caldara 2022)

- **معدل تحديد المخاطر وتصنيفها:** "نسبة عدد المخاطر التي تم تحديدها وتصنيفها بشكل صحيح إلى إجمالي عدد المخاطر المحتملة".
 - **مؤشر تقييم تكرار المخاطر:** "نسبة عدد المخاطر التي تم تقييم تأثيرها واحتمالية حدوثها إلى إجمالي عدد المخاطر التي تم تحديدها".
 - **زمن تحليل المخاطر:** "المدة الزمنية المستغرقة لتحليل المخاطر من تحديد وتصنيف إلى تقييم".
 - **تطبيق الإجراءات الوقائية والتخفيف:** "نسبة عدد الإجراءات التي تم تنفيذها للحد من تأثير المخاطر إلى إجمالي الإجراءات المخطط تنفيذها".
 - **مؤشر زمن الاستجابة للطوارئ:** "المدة الزمنية التي يستغرقها الاستجابة لحالات الطوارئ بدءاً من تحديد المخاطر حتى تنفيذ الإجراءات".
 - **مؤشر تكاليف إدارة المخاطر:** "تقدير للتكاليف المالية والموارد البشرية والتقنية المستخدمة في إدارة المخاطر".
 - **مؤشر التعلم والتحسين المستمر:** "نسبة تقييمات الأداء المجرة والتحسينات المطبقة على العمليات والإجراءات على مر الزمن".
 - **مؤشرات تقليل الأثر:** "مؤشرات تقييم التأثير الفعلي للمخاطر بعد تطبيق الإجراءات الوقائية والتخفيف".
 - **مؤشر النطاق والتوسع لاسيما المجال الجغرافي والتأثير العابر للحدود،** إذا ما كان الخطر محلياً أم دولياً، وهل يمتد تأثيره إلى أمن قومي أم إقليمي أم عالمي.
 - **معدل الاستجابة للتحذيرات المبكرة:** "نسبة الاستجابة للتحذيرات المبكرة المتعلقة بالمخاطر المحتملة".
 - **مؤشر التعافي وإستعادة القوة:** "الوقت اللازم للعودة إلى الوضع الطبيعي بعد حدوث حالة طارئة".
- هذه المؤشرات تساعد في تقييم كفاءة وفعالية القوى الدولية لإدارة المخاطر والاستجابة للتحديات المتعلقة بالأمن القومي والعالمي عبر قياسها وتحليلي بياناتها وفق معادلات حسابية.

ثالثاً: قياس وتقييم درجة المخاطر



لا بد من القول إن البيئة الدولية تواجه جملة من المخاطر التي تتطلب من الخبراء تحديد مؤشرات وقياس شدة وتأثير حدوثها وتقييم تداعياتها على الأمن العالمي، وفي ضوء ما تقدم أعلاه من تحديد لمفهوم ومرتكزات وأنواع واستراتيجيات ومؤشرات المخاطر وبعد تحليل دقيق نقدم المعادلة لقياس المخاطر وتقييمها وفق الآتي: -

- المعادلة الأولى: (مستوى ونطاق التهديد × شدة التأثير × احتمالية الحدوث = درجة الخطر)
وتتمثل مصطلحات المعادلة الرياضية في ما يأتي :

- نطاق التهديد (Scope): يشير نطاق المخاطر ما إذا كان الخطر (محلي، أو إقليمي، أو عالمي)
- شدة التأثير (Impact): تقيس مدى تأثير الخطر على الأمن العالمي.
- احتمالية الحدوث (Likelihood): تقاس بنسبة مئوية أو على مقياس من ١ إلى ٥، وتنقسم وفق الفئات : (منخفضة، متوسطة، مرتفعة، عالية، عالية جداً).
- مؤشرات ودرجة المخاطر (Indicators and degree of risk):
يتمثل في النتيجة النهائية للمعادلة بالنسبة المئوية للمخاطر ومدى احتمالية حدوثها وتأثيرها، وفق المستويات الآتية:

- (عالية) - وتتطلب تدخلاً عاجلاً واستراتيجيات تحوط واحتواء... .
- (مرتفعة) وتستوجب مراقبة دقيقة وتدابير استباقية.
- (متوسطة) ويكون ضمن المخاطر المحتملة لكن غير وشيكة.

ومن هذا المنطلق يأتي الأداء الاستراتيجي للقوى العالمية نحو تقييم المخاطر التي ستواجهها عبر تطبيق المعادلة الأولى لتحديد درجة الخطر الذي يترتب على المخاطر استعداداً لمواجهةها وتقادي تداعياتها على أمنها القومي والأمن العالمي، (لاحظ الجدول رقم -١-).

جدول - ١ - مؤشرات قياس درجة المخاطر وشدة التأثير على الأمن العالمي

ت	المخاطر	أطراف النزاع	نوع المخاطر	مستوى ونطاق التهديد	احتمالية الحدوث	شدة التأثير	مؤشرات ودرجة الخطر	نتائج حدوث المخاطر على الأمن العالمي
١.	مخاطر النزاع في بحر الصين الجنوبي	الصين - الفلبين - الولايات المتحدة الأمريكية	مخاطر جيوسياسي وعسكري	إقليمي ويحتمل ان يمتد إلى العالمي	٤ (مرجح)	٥ (مرتفع جداً)	٦٠ = ٣ × ٥ × ٤ (مرتفع)	تصاعد التوترات بسبب المناورات البحرية والتنافس على السيادة
٢.	مخاطر أزمة تايوان	الصين - تايوان - الولايات المتحدة	خطر سيادي واستراتيجي	إقليمي-عالمي	٣ (محتمل)	٥ (مرتفع جداً)	٤٥ = ٣ × ٥ × ٣ (مرتفع)	زيادة الدعم الأميركي لتايوان يفاقم التوتر مع بكين
٣.	مخاطر الحرب السيبرانية	الصين - الولايات المتحدة - روسيا - القوى الفاعلة في هذا المجال وفواعل من غير الدول	خطر تكنولوجي وأمني	عالمي	٥ (شبه مؤكد)	٤ (مرتفع)	٦٠ = ٣ × ٤ × ٥ (مرتفع)	الاختراقات والهجمات السيبرانية مستمرة ومتبادلة
٤.	مخاطر عدم	الصين - روسيا - دول	مخاطر سياسية	إقليمي	٣	٣ (متوسط)	١٨ = ٢ × ٣ × ٣	الاضطرابات في محيط مسارات



مبادرة الحزام والطريق	(متوسط)		(محتمل)		وأمنية	آسيا الوسطى	الاستقرار في آسيا الوسطى	
التصحر والجفاف والاحتباس الحراري والأمراض والصراعات الجيواقتصادية والجيوسياسية وما يتبعه من تهديدات للأمن العالمي	٤ × ٣ × ٤ = ٤٨ (مرتفع)	٤ (مرتفع)	٤ (مرجح)	عالمي	مخاطر بيئية وصحية وجيوسياسية	الدول الصناعية	المخاطر المناخية	٥.
إضعاف النمو الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية	٤ × ٣ × ٤ = ٤٨ (مرتفع)	٤ (مرتفع)	٤ (مرجح)	عالمي	اقتصادي - جيواستراتيجي	الولايات المتحدة الأمريكية - الصين وعدد من الدول	مخاطر (التعريفات الجمركية)	٦.

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على المصادر:

(Davis) (International Organization for Standardization (ISO) 2018). (Arendse Huld 2025) (2010)

ويتضح لنا مما تقدم بعد تحديد المعطيات التي تتعلق بالمخاطر المتوقعة، وتحديد أطراف النزاع، ونوع المخاطر، ومستوى ونطاق التهديد واحتمالية الحدوث لقياس شدة التأثير ودرجة الخطر على الأمن العالمي، مع تقديم جملة من النماذج المخاطر وقياسها وفق المعادلة المحددة أعلاه بأسلوب البيانات الكمية.

- المعادلة الثانية: معادلة قياس مؤشرات احتمالية حدوث المخاطر

$$\frac{(iW_i \cdot S_i) \sum}{T} = P(R)$$

• شرح رموز المعادلة:

- $P(R)$: ترمز الى احتمالية حدوث المخاطر (الناتج).
- W_i : ترمز الى وزن كل مؤشر خطر، ويعتمد على الأهمية الاستراتيجية له مثل ذلك (٠,٣، ٠,٢، ٠,٢ للاقتصادية...).
- S_i : ترمز الى الدرجة الفعلية للمؤشر (من ١ إلى ٥)، وتُقاس من ١ إلى ٥ بناءً على البيانات والرصد.
- T : ترمز الى المجموع الكلي للأوزان (عادة = ١).

سيتم تطبيق هذه المعادلة ضمن مجالات تمثل مخاطر متفاوتة في شدتها ووزنها ومؤشراتها كنماذج محددة، بعد تحليل ورصد البيئة الاستراتيجية الدولية لاسيما المخاطر الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية... كما هو موضح في الجدول رقم ٢-٢.

جدول ٢-٢ - مؤشرات قياس الدرجة الفعلية للمخاطر (S_i) التي تواجه الصين

ت	المجالات	الرمز	مؤشرات وآلية القياس	النماذج	الوزن
---	----------	-------	---------------------	---------	-------



التقريبي					
0.2	خطاب الرئيس ترامب تجاه الصين	عدد التصريحات العدائية، العقوبات، قطع العلاقات	S ₁	التصعيد الجيوسياسي	١.
0.25	تحركات بحرية أمريكية	وجود مناورات، نشر قواعد، صفقات أسلحة	S ₂	التصعيد العسكري وسباق التسلح	٢.
0.15	اعتماد الصين على الرقائق الالكترونية التي تنتجها تايوان	الاعتماد التجاري والتكنولوجي على الطرف الخصم	S ₃	المخاطر الاقتصادية	٣.
0.2	احتجاجات هونغ كونغ	وجود احتجاجات، اضطرابات، رقابة	S ₄	هشاشة الجبهة الداخلية	٤.
0.2	التحالفات Quad -AUKUS	تحالفات و قرارات دولية	S ₅	الدعم الدولي للقوى المنافسة والمتصارعة مع الصين	٥.

المصدر : من اعداد الباحث، اعتماداً على المصادر الاتية:

(Davis 2010) (International Organization for Standardization (ISO) 2018)

ومن تحليل الجدول أعلاه، نجد انه بإمكان القوى الدولية والقادة وصناع القرار الاستراتيجي قياس المخاطر بالبيانات الكمية عبر المعادلة المعتمدة وقياس الدرجة الفعلية للمؤشرات، فضلاً عن إمكانية توقع حدوث المخاطر بعد تحديد المعطيات في الجدول أعلاه وتسجيل القيم بشكل دقيق ومن ثم تطبيق المعادلة كما موضح في الجدول رقم ٣-.

جدول ٣- انموذج عن مؤشرات إدارة المخاطر مع تايوان

ت	المؤشرات	الوزن (W _i)	الدرجة (S _i)	W _i × S _i
١.	مستوى التصعيد الجيوسياسي	0.2	4	0.8
٢.	التصعيد العسكري وسباق التسلح	0.25	5	1.25
٣.	المخاطر الاقتصادية	0.15	3	0.45
٤.	هشاشة الجبهة الداخلية	0.2	2	0.4
٥.	الدعم الدولي للقوى المنافسة والمتصارعة مع الصين	0.2	5	1.0
٦.	المجموع الكلي =			3.9 / 5
٧.	النتيجة: P(R) =	3.9 = W _i × S _i - عدد المؤشرات = 5 - 3.9/5 = 78% ← خطر وشيك عالي الاحتمال		

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على المصادر: (International Organization for Standardization (ISO) 2018) (Davis 2010)

تفسير النتائج: عندما تكون قيمة P(R) هي:

- إذا كانت $P(R) \geq 70\%$ خطر (مرتفع جداً).
- بين $50\% - 69\%$ → خطر (متوسط إلى مرتفع).
- أقل من $50\% \leq$ خطر (منخفض إلى متوسط)



ومما تقدم، تتمكن القوى العالمية بشكل خاص والفواعل الدولية بشكل عام من التنبؤ بالمخاطر وبعد تطبيق هاتان المعادلتين لتحديد حدوث المخاطر وشدة تأثيرها على الأمن العالمي، بناءً على القيم الكمية ومؤشراتها ووزنها بشكل مدمج وفق المخطط رقم -١-.

المصدر: المخطط من اعداد الباحث اعتماداً على معادلات قياس المخاطر.

جدول - ٤ - مفاتيح النطاق الرقمي ومستوى الخطورة

ت	النطاق الرقمي	مستوى الخطورة	التوضيح
١.	0.0 - 1.0	منخفض جداً	احتمال ضئيل للمخاطر وتأثير محدود
٢.	1.1 - 2.5	متوسط	مخاطر محدودة يمكن احتوائها
٣.	2.6 - 3.9	مرتفع	مخاطر تتطلب إلى تدخل استراتيجي
٤.	4.0 - 5.0	عالي / كارثي	مخاطر استراتيجية على الأمن العالمي

المحور الثالث: استراتيجية الصين في إدارة المخاطر وتأثيرها في الأمن العالمي

تواجهه الصين جملة واسعة النطاق من المخاطر لاسيما المخاطر الأمنية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية في بيئة دولية وعالمية مضطربة تتسم بتصاعد التنافس والصراع الجيوسياسي، ما دفعها الى تطوير وتوظيف استراتيجيات متعددة ومركبة لاسيما استراتيجية التحوط، واستراتيجية الاحتواء، واستراتيجية الأمنة التكتلات والتحالفات في استراتيجية رئيسة لإدارة المخاطر، ومن هذا المنطلق سنتجه نحو تحليل كيف تم توظيف تلك الاستراتيجيات في أدائها الاستراتيجي، وفي إطار سعيها إلى تأمين مصالحها وسط بيئة دولية مليئة بالمخاطر، والتهديدات غير التقليدية سنبحث في استراتيجياتها لإدارة المخاطر، وفق الآتي:

أولاً: استراتيجية التحوط:

إن الوصف الأنسب لنهج الصين الاستراتيجي في إدارة المخاطر هو التحوط الاستراتيجي ويعني في أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، بأنه "نهجٌ تتبعه قوةٌ من الدرجة الثانية تسعى إلى بناء



حضور إقليمي دون التأثير بالوضع الراهن المستفيدة منه"، ولا يتحدى التحوّط الناجح القوة المهيمنة أو يُنقّر دول الأخرى، بل يُرَوِّج لنفسه كشريكٍ مفيدٍ للجميع، كما يُوسّع قدراته الإقليمية، عادةً عبر الوسائل الاقتصادية، ثم يُطوّر بحذر نفوذه السياسي وقدراته العسكرية استعداداً لمواجهة المخاطر المحتملة والتي تتناقض مع مصالحها، (Jonathan Fulton 2024) كما يشير المتخصصين بوجود علاقة وثيقة بين تطبيق التحوط الاستراتيجي وبين هيكلية النظام الدولي، فضلاً عن ذلك، ان تطبيقه ي ضوء النظام احادي القطبية المرن غير مركزي القوة يكون اقل تكلفة ويساعد القوى الثانوية على التكيف والاستعداد لمواجهة المخاطر، كما هو الحال في النظام الدولي الراهن الذي دفع الصين لتطبيق التحوط الاستراتيجي في سياستها الإقليمية والدولية. (منصور ٢٠٢٢)

ولبيان طبيعة المخاطر الذي تواجهه الدولة المتحوّطة، نجد أنّ الخطر الرئيس لا يتمثل في مواجهة العسكرية مع القوى مصدر الخطر، سواء كانت قوى كبرى أم قوى إقليمية؛ فقد تتخذ هذه المواجهة شكل حصار اقتصادي أو مقاطعة دبلوماسية أو حتى صراعات جيوسياسية. وبذلك، فإنّ سلوك الدولة المتحوّطة مدفوع بالخوف من خطر جسيم محتمل مع الدولة المهذّدة، في ظلّ وجود فجوة واسعة في القدرات بين الطرفين، وهنا يعمل التحوّط الاستراتيجي على الحدّ والتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى، عبر تعزيز القدرات العسكرية للدولة المتحوّطة - مع تجنّب الانخراط في سياسة التوازن الصّد " Hard Balancing" - وتنمية القدرات الاقتصادية وتنويع مصادر الطاقة وزيادة عدد الشركاء والحلفاء وتنمية القدرات التكنولوجية. (الدسوقي ٢٠٢٤) في الإطار الموضح، يجب أن يتضمن ثلاثة عناصر:- (Rozman 2015)

(أ) عدم الانحياز إلى أي طرف من الأطراف المتنافسة.

(ب) اعتماد تدابير متعارضة ومعاكسة.

(ج) استخدام الأفعال المضادة المتبادلة للحفاظ على المكاسب وتنمية موقف "احتياطي".

في سياق تفاعلات الصين تجاه دول جنوب شرق آسيا تمثلت خياراتها في تعظيم العوائد وتجاوز المخاطر من ثلاث سياسات؛ الأولى: هي "البراغماتية الاقتصادية" وتهدف هذه السياسة إلى تعظيم العوائد الاقتصادية من قوة صاعدة بشكل براغماتي، الثاني: هو "الانخراط الملزم"، وهي سياسة تهدف إلى تعظيم المنافع الدبلوماسية عبر إشراك وإلزام القوة الصاعدة في مختلف المنصات المؤسسية الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك بهدف إنشاء قنوات اتصال وتعزيز ميل سلوك القوة الصاعدة إلى الحفاظ على الوضع الراهن، أما الثالث: فهو "الانخراط المحدود"، وهي سياسة تهدف إلى تعظيم المنافع السياسية عن طريق بناء شراكة مع قوة عظمى مع مراعاة الانتقائية أو التعاون الانتقائي في القضايا الخارجية الرئيسة، ولكن



دون قبول موقف تابع، وبذلك تسعى الصين عبر هذه الخيارات إلى جني أكبر قدر ممكن من العوائد عندما تكون الظروف مواتية. (Rozman 2015)

وبالمقابل تواجه هذه السياسات خيارات المخاطرة الطارئة، والتي تتكون من ثلاثة أدوات: الأولى "التنوع الاقتصادي" ويقصد بها سياسة مصممة لتنوع روابط التجارة والاستثمار لتجنب التبعية، والثانية: "إنكار الهيمنة"، وهي سياسة مصممة لتقليل المخاطر الجيوسياسية الناجمة عن مواجهة القوة المهيمنة، وذلك باستخدام وسائل غير عسكرية لتحقيق توازن في النفوذ بين القوى، أما الثالثة: فهو "التوازن غير المباشر"، وهذه سياسة مصممة لتقليل المخاطر الأمنية بتوظيف الوسائل العسكرية، مثل بناء شراكات دفاعية وتطوير الجيش؛ ولكن دون استهداف دولة معينة بشكل مباشر وصريح، وتعمل هذه الخيارات مجتمعة على حماية الدولة من المخاطر المحتملة في حال اتخذت الأمور منعطفاً غير مرغوب فيه. (Cheng 2022)

❖ ويأتي تطبيق أداة "التنوع الاقتصادي" في استراتيجية التحوط الاقتصادي الصيني، متمثلاً بالاكتفاء المتراكم للسلع والمعادن الاستراتيجية، والسعي لفرض هيمنتها على الأسواق العالمية، واستعداداتها لخوض حرب تجارية وصراع عالمي مع الدول الرأسمالية؛ ومن ثم تعمل الصين على زيادة مشترياتها من السلع الاستراتيجية في الوقت الراهن، تحسباً لتخفيض قيمة عملتها في المستقبل القريب، وما يحمله ذلك من تداعيات على تكلفة الواردات. كذلك تُعد زيادة الواردات من السلع الاستراتيجية بمثابة دعامة للاقتصاد الصيني ضد الصدمات التي قد يتعرض لها في ضوء خوض حرب تجارية، بما يُعزز موقف بكين التفاوضي ضد الدول الرأسمالية. (Jiahong Guo a 2022)

وفي وسط تلك المخاطر والتحديات في أسواق العقارات والأسهم الصينية، حظيت أصول الذهب بإهتمام متزايد من قبل المستثمرين في الصين، وشهدت صناديق الذهب الصينية المتداولة تدفقات شهرية ثابتة على مدى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بلغت ٢,٨ مليار يوان (٣٨٦ مليون دولار أمريكي). وشهدت صناديق الذهب المتداولة الصينية تدفقات داخلية لمدة خمسة أشهر على التوالي، وفي عام ٢٠٢٣، اشترى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) كميات كبيرة من الذهب، بلغت نحو ٢٢٥ طناً مترياً؛ أي ما يقرب من ربع الـ ١٠٣٧ طناً التي اشترتها جميع البنوك المركزية في العالم، وواصل البنك المركزي الصيني خطته من مشتريات الذهب للشهر الثامن عشر على التوالي في إبريل ٢٠٢٤، مسجلاً أطول موجة شراء منذ أن استأنف البنك الإعلان عن مشتريات الذهب في نوفمبر ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٤، جمعت الصين ٢٩ طناً من الذهب، وخلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، زادت الحيازات بمقدار ٣١٦ طناً، وتبلغ حيازات الصين الرسمية من إجمالي الذهب حالياً (٢,٢٦٤) طناً؛ وهو ما يمثل ٤,٩% من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي الصيني. (الخولي ٢٠٢٤)



ولم يقتصر زيادة إمكانات القوة المتراكم شراء الذهب فحسب، بل امتد إلى سلع استراتيجية أخرى مثل النفط، وارتفعت واردات بكين من النفط في إبريل ٢٠٢٤ إلى أعلى مستوياتها في أربعة أعوام؛ بنسبة ٥,٤٥% مقارنةً بالفترة نفسها في عام ٢٠٢٣، وفقاً للبيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، وأضيف إجمالي ٨٣٠ ألف برميل نفط يومياً إلى المخزون الاستراتيجي للصين في إبريل الماضي، ارتفاعاً من ٧٩٠ ألف برميل يومياً في مارس الماضي، وعلى مدى الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، أضافت الصين ٧٠٠ ألف برميل يومياً إلى المخزونات، واستوردت الصين ١١,٣ مليون برميل يومياً من النفط الخام في عام ٢٠٢٣، بزيادة ١٠% عما كانت عليه في عام ٢٠٢٢، كذلك، وصلت واردات الصين من الغاز الطبيعي المُسال في عام ٢٠٢١ إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند ٧٨,٨ مليون طن متري، وتشير التوقعات إلى أن الصين يمكن أن تستورد ما بين ٧٨ إلى ٨٠ مليون طن متري من الغاز الطبيعي المُسال في العام الحالي. فضلاً عما تقدم إذ تُفيد البيانات بأن حوالي ٩٢% من صادرات خام الحديد من الهند خلال ١١ شهراً من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتي تبلغ حوالي ٤٠ مليون طن، ذهبت مباشرة إلى الصين. (John Hua Fan 2023)

كما عملت الصين على رفع أصول صناديق التحوط التي تديرها الفروع الصينية لشركتي "بريدجوتر" و"تو سيجما"، قامت "Bridgewater China Investment Management"، وهي الذراع المحلي لأكبر صندوق تحوط في العالم، بمضاعفة أصولها إلى أربع مرات لتصل نحو أكثر من ٤٠ مليار يوان (٥,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٣ عما كانت عليه قبل عامين، في حين ضاعفت شركة "Two Sigma China" أصولها تقريباً خلال نفس المدة. (Sohns 2025)

كما اتجهت نحو تنويع مصادر الطاقة نفسها في اتجاه مزيد من الاعتماد على المصادر المحلية البديلة للنفط لاسيما الطاقة الهيدروليكية والنووية والرياح، وبالرغم من أن نسبة هذه المصادر إلى إجمالي استهلاك الطاقة لازالت محدودة حتى الآن إذ تبلغ (٣٦%) للطاقة الهيدروليكية والنووية والرياح في (٢٠٢٤)، لكن إذا اخذنا في الاعتبار القدرات التكنولوجية الصينية المتنامية في هذه المجالات، فقد تحقق هذه المصادر نمواً كبيراً على حساب المصدرين الآخرين الذين يتم تغطية النسبة الأكبر منهما عن طريق الاستيراد (النفط، الغاز) في ظل ازدياد الاعتماد الصيني على النفط بالنظر إلى النمو المضطرد في حجم الطبقة الوسطى وقطاع الصناعة. (Renewables grow the most, followed by gas and) (nuclear July 2025)

فضلاً عن تأمين طرق الملاحة الدولية على نحو يقلل من مستوى المخاطر الأمنية للإمدادات النفطية إليها، وقد بدأت الصين في هذا الإطار في وضع خطة محددة للتعامل مع أي محاولة لفرص حظر نفطي عليها في المستقبل، يأتي ضمن هذه الإجراءات سعيها للحصول على امتيازات عبر الخطوط



البحرية لنقل مصادر الطاقة، وذلك عبر الدور المهم الذي تقوم به في مجال بناء وتطوير عدد من الموانئ والقنوات، ومن بين أهم هذه المشروعات تطوير ميناء (جودار الباكستاني) على بحر العرب وميناء (شيتاجونج بنكلادش) على نهر كارنافولي الذي يتصل بخليج البنغال ومشروع تطوير ميناء (كياوكيو ميانمار، والذي يتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة الطاقة في ميانمار وشركة النفط الوطنية الصينية CNPC ومشروع شق (قناة كرا) أو القناة التايلاندية والتي تستهدف الربط بين المحيطين الهندي والهادي عبر برزخ (كرا بجزيرة مالايا) عند اضيق نقطة في الجزيرة بين البحر اندامان وخليج تايلاند، ويهدف مشروع القناة بالأساس إلى الهروب من الطريقة التقليدية عبر مضيق ملقا. (غزال ٢٠٢٥)

❖ وفي مجال الأداة الثانية لـ "إنكار الهيمنة" جاء الاداء الصيني في إطار استراتيجية التحوط عبر تُممية وتطوير علاقاتها مع دول أمريكا اللاتينية، فبين عامي ٢٠١٣ - ٢٠٢٤، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ أمريكا اللاتينية ست مرات، ووقّعت دول المنطقة نحو ١٠٠٠ اتفاقية تجارية ثنائية خلال تلك المدة، والعمل على توضيفها تلك الدول في مواجهة مخاطر احتمال انفصال تايوان، ففي عام ٢٠١٧، اعترفت (١٨) دولة من أصل (٣٣) دولة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بجزيرة فورموزا كدولة ذات سيادة، بينما اليوم، لا تقيم سوى (٧) دول علاقات دبلوماسية مع تايبيه (بليز، غواتيمالا، هايتي، باراغواي، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين)، وبالتالي، تعمل بكين على تآكل الدعم الدولي لتايوان، التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الصين، وبالتالي، فإن وجودها في أمريكا اللاتينية يُسهم أيضاً في تقليص مخاطر الأجندة الدولية. (المرسي ٢٠٢٥)

بحسب دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية (CSIS)، فإن الاستعداد لخطر الغزو البرمائي لتايوان لا يُمثّل النقطة المحورية للجهود الأمريكية في حماية الجزيرة، وترى الدراسة أن سياسة الصين الصبورة وطويلة الأمد تجاه تايوان، التي تُعامل التوحيد على أنه "حتمية تاريخية"، إلى جانب سجلها المتواضع من للاداء العسكري والحربي في الخارج، يُشير إلى أن خطة بكين الأكثر ترجيحاً ستكون ضمن إطار ما يُعرف بـ"عمليات المنطقة الرمادية"، وهي أنشطة قسرية في المجالين العسكري والاقتصادي لا ترقى إلى مستوى الحرب، وتُعرف تكتيكات "المنطقة الرمادية" بأنها إجراءات تُعدّ أدنى مما يُمكن عدة في القانون الدولي أعمال حرب، إذ يُمكن لخفر السواحل الصيني، والقوات التابعة له، ومختلف وكالات الشرطة والسلامة البحرية (وهي كلها قوات مدنية) فرض حجر كامل أو جزئي على تايوان، مما قد يؤدي إلى قطع الوصول إلى موانئها ومنع وصول الإمدادات الحيوية، لاسيما الطاقة، إلى سكان الجزيرة البالغ عددهم مايقارب (٢٣) مليون نسمة، دون انخراط الجيش الصيني في العملية. (المرسي ٢٠٢٥)، وبحسب المخصصين يطلقون على هذا الأداة مصطلح "الحجر" (quarantine) وهو يختلف قانوناً عن "الحصار" (Blockade)، فالحجر عملية تقودها جهات إنفاذ القانون للسيطرة على حركة



الملاحة البحرية أو الجوية داخل منطقة محددة، بينما الحصار ذو طبيعة عسكرية في المقام الأول.
(يوسف ٢٠٢٥)

وفي هذا الشأن اتجهت الصين تشكيل عديداً من التكتلات والتحالفات لمناهضة الهيمنة الأمريكية وما تشكله من تهديد ومخاطر على مصالحها، لاسيما تشكيل مجموعة شنغهاي ومجموعة العشرين، ومجموعة البريكس التي ضمت عدد من القوى العالمية..، وسنتطرق الى مجموعة البريكس بشئ من التفصيل ومن أهم إنجازات البريكس تشكيل عدد من المؤسسات المالية، بينها "بنك التنمية الجديد" برأس مالي مبدئي قدره (٥٠) مليار دولار بغية الوصول إلى (١٠٠) مليار دولار ومقره بمدينة شنغهاي الصينية، وبدأ بنك التنمية الجديد عمليات الإقراض لتصل إلى ٣٠ مليار دولار حتى النصف الأول من عام ٢٠٢٣، كما أسست المجموعة صندوقاً أطلق عليه "صندوق الاحتياط النقدي"، يتضمن احتياطات نقدية طارئة بقيمة (١٠٠) مليار دولار تدعم الدول التي تعمل على سداد ديونها، وتعدّ عملية إنشاء مؤسسات دولية موازية للمؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة لاسيما (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) دون قيود أو اشتراطات سياسية واجتماعية، يشكل الخطوة الأولى في مخطط المجموعة لإنشاء نظام عالمي جديد. (سليم بلا تاريخ)

وفي السياق ذاته، تسعى دول المجموعة إلى إقرار نظام دفع وتحويلات مالية جديد متعدد الأطراف والجنسيات يشكل بديلاً لنظام الدفع الأمريكي "سويفت"، ويشرف البنك المركزي الروسي على مشاورات مع دول بريكس لتطوير نظام دفع مماثل، كما طوّرت الصين نظام الدفع عبر الحدود بين البنوك "CIPS" ليكون بديلاً لنظام سويفت من أجل توفير شبكة آمنة وموحدة لإرسال واستقبال المعلومات حول المعاملات المالية. (مؤلف ٢٠٢٣)

أما في مجال التحوط العسكري ورفع قدراتها جاء الأداء الاستراتيجي التحوطي الصيني في مختلف المجالات العسكرية نابغاً من خطوات وإجراءات عدة أهمها يمكن تلخيصها في الجدول جدول - رقم ٥ - الآتي:-

جدول رقم ٥ - مجالات وإجراءات استراتيجية التحوط لتطوير القدرات العسكرية الصينية

ت	المجال العسكري	العمليات المقصودة	الهدف من التحوط	الأطراف المعنية	نماذج من القدرات	التأثير على الأمن العالمي
١.	التحديث القدرات البحرية	تطوير أسطول حاملة الطائرات وبناء مدمرات وفرقاطات متطورة	مواجهة النفوذ البحري الأمريكي وحماية طرق التجارة البحرية	الصين، الولايات المتحدة، دول بحر الصين الجنوبي	-إطلاق حاملة الطائرات شاندونغ ٢٠١٩ وزيادة عدد المدمرات Type 550 بنسبة ٣٥% بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٣	زيادة سباق التسلح البحري في المحيط الهادئ



٢.	تحديث القدرات الجوية	إنتاج مقاتلات شبحية مثل J-50 وتطوير طائرات بدون طيار مسلحة	الردع الجوي وتعزيز التفوق في المجال الجوي الإقليمي	الصين، الولايات المتحدة، اليابان، تايوان	-إنتاج طائرات الجيل السادس-J-50 في ٢٠٢٥، وزيادة إنتاج الطائرات بدون طيار بنسبة ٥٠% في ٢٠٢١	تعزيز الردع الجوي وزيادة احتمالات المواجهة الجوية
٣.	تحديث القدرات الصاروخية	نشر الصواريخ الباستية DF-41 و DF-31 المضادة للسفن ذات الرؤوس النووية	ردع الأساطيل الأمريكية وحماية المجال الحيوي الصيني	الصين، الولايات المتحدة	اختبار DF-41 زيادة مدى الصواريخ من ١٢,٠٠٠ كم عام ٢٠٢١-٢٠٢٥	تهديد الاستقرار البحري ورفع احتمالات النزاعات
٤.	تحديث القدرات السيبرانية	إنشاء وحدات متخصصة في الهجمات الإلكترونية والدفاع السيبراني	تعطيل قدرات العدو التقنية وجمع المعلومات الاستخبارية	الصين، الولايات المتحدة، دول حلف الناتو	-زيادة إنفاق الأمن السيبراني إلى ١٨ مليار دولار ٢٠٢٤، ومن المتوقع ان يصل إلى ٤٩ مليار دولار في ٢٠٢٩ - وعمليات اختراق كبرى ضد شركات تكنولوجيا أمريكية	زيادة سباق التسلح السيبراني ورفع مستوى التوتر
٥.	تحديث القدرات الفضائية العسكرية	إطلاق أقمار تجسس وتطوير قدرات مضادة للأقمار الصناعية (ASAT)	حماية أصول الفضاء وتعطيل أصول الخصوم	الصين، الولايات المتحدة، روسيا	-تجربة تدمير قمر صناعي صيني بصاروخ ASAT وزيادة الأقمار العسكرية ١٥٧ من أصل ٩٠٠ قمر حتى عام ٢٠٢٥	عسكرة الفضاء وزيادة المخاطر على البنية التحتية الفضائية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:-

(Hans M. Kristensen 2025) (Corporation 2022) (الدين ٢٠٢٥) (تقرير، عشرة دول تمتلك أكبر عدد من الأقمار الصناعية في الفضاء ٢٠٢٥) (تقرير، تحليل حجم سوق الأمن السيبراني الصيني وحصته - اتجاهات النمو والتوقعات (٢٠٢٤-٢٠٢٩) (٢٠٢٤)

ويتبين من بيانات الجدول أعلاه، ان الصين تمكنت من توظيف استراتيجية التحوط في تحديث إمكانات القوة والقدرة العسكرية والتي من تجاوز عديداً من المخاطر في محيطها الإقليمي والدولي ومواجهة القوى المنافسة بتوظيف الردع الاستراتيجي العسكري والتكنو-سيبراني.

ثانياً: استراتيجية الامنة:

ويقصد باستراتيجية الامنة هو " رصد الموارد والإمكانات والوسائل المتاحة وفق خطة شاملة لتحويل المخاطر والتهديدات بانواعها كافة لاسيما الجيوسياسية والجيوعسكرية والتكنو فضائية والسيبرانية مثل ذلك: النزاعات الحدودية، التوسع العسكري، التدخلات الأجنبية، الهيمنة الإقليمية، عسكرة الفضاء، الهجمات والحروب السيبرانية) إلى قضايا أمن استراتيجي جيوبولتيكي و جيواستراتيجي تتطلب سياسات وإجراءات استثنائية"، ووفقاً لنظرية الامنة للمفكر باري بوزان Barry Buzan، فإن الدولة تعدّ المخاطر الجيوسياسية والجيوعسكرية والجيواقتصادية بوصفها مخاطر وجودية، فتعمل على اتخاذ استراتيجية وسياسات لمواجهة وإدارة تلك المخاطر". (Barry Buzan 1998) ومن هذه المنطلقات ويهدف عدم الاستقالة في بحث جميع المخاطر سنركز البحث في مجال الامنة لمخاطر التكنولوجيا والفضاء وفق الاتي:



١- أمانة مخاطر التكنولوجيا:

وضمن هذا الإطار اتجهت الصين نحو أمانة (القوة والتطور) التكنولوجيا في سبيل رفع قدراتها التكنولوجية في المجالات كافة لاسيما الذكاء الاصطناعي وأجيال تكنولوجيا الحروب والروبوتات، وفي تقرير نشرته مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs) الأمريكية، يقول الكاتبان كريستوفر داربي وسارة سيوال: "إن المخاوف الأمريكية من التقدم التكنولوجي الصيني تتركز بالأساس على الجانب العسكري، في حين أن القدرات الدفاعية ليست سوى جانب واحد من صراع الريادة التكنولوجي بين القوى العظمى، وبحسب الكاتبين، تلعب الصين لعبة ذكية للغاية، إذ تستخدم الابتكار التكنولوجي وسيلة ناعمة لتحقيق أهدافها دون الحاجة للجوء إلى الحرب. وتبيع الشركات الصينية حالياً البنية التحتية اللاسلكية لشبكات الجيل الخامس في مختلف أنحاء العالم، وتسخر البيولوجيا التركيبية لتعزيز إنتاجها الغذائي، وتسابق الزمن لصنع رقائق إلكترونية أصغر وأسرع. (Pollpeter 2020)

وفي مواجهة الطموحات الصينية، دعا المشرعون الأمريكيون إلى اتخاذ إجراءات حكومية أقوى لحماية الريادة الأمريكية، عبر زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتخفيف قيود التأشيرات، ودعم المبتكرين، وبناء شراكات جديدة في الداخل والخارج.

وفي هذا المجال اتجهت الصين نحو اتخاذ إجراءات عدة في إطار أمانة إدارة مخاطر التكنولوجيا، لاسيما أهمها ما يأتي:- (Krista Langeland 2021)

- ✓ تشريع وإقرار قوانين الأمن السيبراني لإدارة مخاطر "السيادة الرقمية" في الصين، ومن تلك التشريعات "قانون الأمن السيبراني ٢٠١٧ وقانون أمن البيانات ٢٠٢١"
- ✓ التحكم في تدفق البيانات والعمل على منع تخزين البيانات الحساسة في السيرفرات الموجودة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وأقرار "قانون حماية البيانات الشخصية (PIPL)".
- ✓ فرض قيود على الشركات الأجنبية لحماية الشبكات والخصوصية المحلية من التجسس عبر حظر الشركات "غوغل، فيسبوك، تويتر، وفرض قيود على آبل".
- ✓ تطوير بدائل محلية مكان الشركات المحظورة والعمل على تحقيق الاستقلال التكنولوجي عبر انشاء الشركات لاسيما "هواوي، بايدو، علي بابا"، وبرامج "DeepSeek، WeChat".
- ✓ إطلاق برنامج "صنع في الصين ٢٠٢٥" وذلك في سبيل تعزيز الابتكار التكنولوجي لاسيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، والطائرات بدون طيار، وصناعة رقائق المعالجات... وغيرها.
- ✓ مراقبة الفضاء السيبراني وضبط شبكات الإنترنت وتوجيه المحتوى عبر الأقمار الاصطناعية والبرمجيات المتطورة لاسيما "الجدار الناري العظيم" (Great Firewall).



✓ الأمنة الاعلامية للتكنولوجيا والعمل على استخدام الإعلام الجديدة في تصوير التكنولوجيا بوصفها أداة صراع سيادي مع القوى المنافسة وتعبئة حملات ضد ما تسميه "حرب التكنولوجيا الأمريكية".
ومما تقدم نرى ان الصين تمكنت من إدارة المخاطر التكنولوجية بشكل يحقق لها الاكتفاء والاستقلال الذاتي وبما تعزز أمن البيانات وتقليل الاعتماد على القوى المنافسة والمعادية لها، الامر الذي سيجعلها في المستقبل قطب تكنولوجي مستقل، ويعدّ هذا تأثير إيجابي على الأمن الدولي لمنع احتكار أدوات التطور التكنولوجي لدى الولايات المتحدة الأمريكية والتحكم بالعالم، بالمقابل من ذلك نجد ان هناك تصاعد في الانقسام الرقمي العالمي، فضلاً عن عسكرة المجال السيبراني، وقد يؤدي ذلك الى الدخول في حرب باردة التكنو معلوماتية ضدها.

٢- أمنة مخاطر الفضاء : (Securitizing space risks)

لابد من التأكيد على إن أمنة الفضاء يقصد بها "تحويل الفضاء الخارجي من مجال علمي وتقني إلى ساحة تهديد أمني وطني، إذ تُعامل القدرات الفضائية (مثل الأقمار الصناعية، والملاحة، والمراقبة) كعناصر حيوية تتطلب حماية وردعاً أمنياً وتكون الأمنة وقائية وهجومية في آن واحد". فالصين خطة مسارها في مجال الفضاء منذ عام ١٩٦٤ عندما أرسلت صاروخا الى الفضاء وكانت خامس دولة على مستوى العالم ترسل القمر الصناعية (دونغ فانغ) في ٢٤ نيسان ١٩٧٠، وفي كانون الثاني ٢٠٠٧ تجري اول اختبار للأسلحة المضادة للأقمار الصناعية.. وصولاً الى الآن. (Nadarajah بلا تاريخ)
وفي هذا الصدد وخلال جلسة استماع حديثة بالكونغرس الأمريكي، صرح رئيس وكالة ناسا، بيل نيلسون، أن "برنامج الفضاء المدني للصين هو برنامج عسكري". وفي تقريره لعام ٢٠٢٣ ، وصف مكتب مدير المخابرات الوطنية الأمريكي (ODNI) قطاع الفضاء الصيني بأنه تهديد للأمن الأمريكي، وسلط الضوء على تطلع الأمة إلى التفوق على الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٤٥، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل النفوذ الأمريكي في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والدبلوماسية، فمن بين أكثر من ٧٠٠ قمر صناعي وضعتها الصين في المدار، يوجد ٢٤٥ لأغراض عسكرية، مقارنة مع ما تمتلكه الهند ٢٦ قمرًا صناعيًا عسكريًا فقط من أصل أكثر من ١٢٠. (Nadarajah بلا تاريخ)
لاشك في إن الزيادة الحادة في نفقاتها على الفضاء هي مؤشر واضح آخر على طموحات الصين: فقد ارتفعت هذه النفقات من ٣ مليارات دولار كندي في عام ٢٠٢٢ إلى ١٩,٥ مليار دولار كندي في عام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من أنها لا تزال متأخرة عن الولايات المتحدة، التي أنفقت ما يقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار كندي في عام ٢٠٢٣، فإن أمنة الصين تُظهر تطوراً سريعاً في المشهد الفضائي العالمي، إذ يُعد برنامج بكين الفضائي جزءاً من نطاق أوسع من مخاطر التنافس الأمريكي الصيني، فهو ذي أبعاد



دبلوماسية وعسكرية واقتصادية واضحة، بما في ذلك مخاطر الأسلحة الفضائية المضادة، وتهديدات الأمن السيبراني، وإمكانية استغلال موارد القمر. (Moltz 2019)

وبالرغم من الطابع المدني والعلمي لاستكشاف الفضاء إلا ان الخبراء وصناع القرار في الصين يرون ان هناك ضرورة لأمننة الفضاء وذلك لعدة أسباب لاسيما "اتجاه القوى العالمية كالولايات المتحدة، الصين، وروسيا الاتحادية نحو عسكرة الفضاء وتطوير قدرات هجومية فضائية مثل الصواريخ المضادة للأقمار الصناعية (ASAT)، وأسلحة الطاقة الموجهة. فضلاً عن ذلك سباق السيطرة على المدار الفضائي، فالمدار المنخفض (LEO) مزدحم بشدة، وهناك تسابق لحجز المواقع المدارية لأقمار الاتصالات والتجسس أكثر ارتفاعاً". (Weeden 2023)

وجاءت استراتيجية الأمنة الصينية لإدارة مخاطر الفضاء بعدة إجراءات لاسيما الاتي: (Pavan Kumar 2021)

- تطوير الأقمار الصناعية العسكرية عبر إطلاق العديد من الأقمار لمراقبة الأسلحة النووية والأنشطة العسكرية للقوى المنافسة.
- انجاز برامج مضادة للأقمار الصناعية (ASAT) لاسيما بعد تجربة عام ٢٠٠٧ بتدمير قمر صناعي صيني قديم كسلاح ردع ضد القوة الفضائية الامريكية.
- تعزيز دور الذكاء الاصطناعي الفضائي في سبيل تحسين التتبع والتحكم في الأصول الفضائية، لاسيما انشاء نظام بايدو (BeiDou) كنظام ملاحة عالمي مستقل عن نظام GPS الأمريكي، ويعد نظام بايدو للملاحة بالأقمار الاصطناعية هو نظام لاسلكي عبر الأقمار الاصطناعية تملكه وتديره إدارة الفضاء الوطنية الصينية. (中国新闻网 参与互动 2015)
- تفعيل إجراءات الأمن السيبراني الفضائي وتعزيزها عبر حماية وتأمين محطات التحكم الفضائي من الهجمات السيبرانية.

لاشك نجد، إن الزيادة الحادة في نفقاتها على الفضاء هي مؤشر عن أمننة الفضاء لمواجهة المخاطر المحتملة والناجمة عن التنافس العالمي للقوى والفواعل العالمية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، إذ ارتفعت هذه النفقات من ٣ مليارات دولار كندي في عام ٢٠٢٢ إلى ١٩,٥ مليار دولار كندي في عام ٢٠٢٣، وعلى الرغم من أنها لا تزال متأخرة عن التقدم الامريكي، إلا ان استثمارات الصين تُظهر نتائج إيجابية في برامجها التي تقودها الدولة ولكن أيضاً في برنامجها التجاري، الذي يقود التقدم في التكنولوجيا، بما في ذلك تصميم المركبات الفضائية، وأنظمة الدفع، والروبوتات. لاحظ الجدول رقم ٦-.

جدول رقم ٦-

استراتيجيات إدارة المخاطر الصينية وتأثيرها على الأمن القومي والأمن العالمي



ت	المتغيرات/ نوع المخاطر	الدول المنافسة والمعادية	استراتيجية التحوط	الردع الشامل	استراتيجية الأمننة	أبرز المؤشرات	اهم التأثيرات على الأمن القومي الصيني والأمن العالمي
١.	الاقتصادي – (الرسوم الجمركية، والحرب التجارية والقيود الاستثمارية)	الولايات المتحدة الأمريكية – الاتحاد الأوروبي	تنوع الشراكات (آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينية)	تطوير الصناعات الوطنية + الاعتماد على السوق الداخلية	تأطير التهديد الاقتصادي كخطر وجودي على النمو الصيني	2018: فرضت إدارة ترامب رسوماً على واردات صينية بقيمة 370مليار \$. - وفرضت ما يقارب 30 مليار عام 2020 . - تراجع الصادرات الصينية لأمريكا بنسبة 8% عام 2019 .	وطنياً تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الغرب، اما عالمياً اضطراب سلاسل التوريد وارتفاع أسعار السلع.
٢.	التكنولوجي (أشياء الموصلات والنكاه الاصطناعي وقيود على تصدير التكنولوجيا المتقدمة)	الولايات المتحدة – اليابان – هولندا	استثمارات ضخمة في البحث والتطوير المحلي	بناء قدرات سبيرانية وردع إلكتروني متقدم	جعل القوة التكنولوجية جزء من الأمن القومي (حماية البيانات والسيادة الرقمية)	٢٠٢٠ حظر أمريكي على توريد الرقائق لشركة هواوي - وإنفاق الصين على البحث والتطوير 2.4% من الناتج المحلي 2022 - استثمار 150مليار \$ في صناعة الرقائق حتى 2030 .	ساهم في حماية الصناعة الوطنية وأمن المعلومات، وعالمياً قد تؤدي الى انقسام رقمي عالمي وزيادة التنافس التكنولوجي
٣.	عسكري – بحر الصين الجنوبي نزاعات على الحدود البحرية والممرات	الولايات المتحدة – فيتنام – الفلبين	بناء تحالفات بحرية مع روسيا وباكستان	تحديث القوات البحرية والصاروخية عبر الردع النووي	التواجد الأمريكي كتهديد مباشر للأمن القومي	- إنشاء سبع جزر صناعية عسكرية ورفع الإنتفاخ العسكري الى 293 مليار \$ في 2021 .	حماية طرق الملاحة والتجارة الوطنية، مقابل تصاعد التوتر وزيادة احتمالات الصراع عالمياً
٤.	جيوستراتيجي – تايوان احتمالية الانفصال بدعم خارجي	الولايات المتحدة – تايوان – اليابان	ضغوط دبلوماسية – سياسة "الصين الواحدة"	مناورات عسكرية + تهديد بالردع الصاروخي	عدا استقلال تايوان تهديدا وجودياً لأمنها القومي	زيارة نائبي بيلوسي لتايوان في 2022 ، والقيام بمناورات صينية بمشاركة 100 طائرة و 1٠ مدمرات، كذلك صدير أسلحة أمريكية لتايوان بقيمة 19مليار \$ في 2023 .	يساهم في منع تقسيم الدولة والحفاظ على وحدة الصين، وقد ينتج عنه تهديد إقليمي لاستقرار المحيط الهادئ وزيادة عسكرة المنطقة
٥.	فضائي – التنافس على استغلال الفضاء عسكرة الفضاء وتطوير الأقمار العسكرية	الولايات المتحدة – روسيا	شراكات في برامج الفضاء (مع روسيا)	تطوير قدرات مضادة للأقمار الصناعية (ASAT)	ربط السيطرة على الفضاء بالأمن القومي	2007: اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية: 2021 - . إطلاق محطة الفضاء تياونغونغ: 2023 - . امتلاك +700 قمر صناعي نشط (مقابل ٥٩٠٠ أمريكي).	يساهم في ضمان أمن الاتصالات والمراقبة والفضائية للصين، ويجعل على تهديد الأمن الفضائي العالمي ويصعد من سباق التسلح
٦.	طاقوي – أمن الطاقة والموارد الاعتماد على واردات النفط والغاز	الولايات المتحدة – دول أوبك	تنوع مصادر الاستيراد (روسيا، إيران، أفريقيا)	بناء احتياطات استراتيجية – تعزيز القدرات البحرية	تأطير أمن الطاقة كجزء من الأمن القومي	في 2025 بلغت واردات الصين من النفط 11.1مليون برميل/يوم (الأكبر عالمياً). فيما اكتشفت شركة سينوبك (Sinopec) الصينية الغاز الصخري داخل حوض سينشوان الشهير جنوب غربي البلاد باحتياطات تزيد على 1٠٠ مليار متر مكعب.	على المستوى الوطني تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل هشاشة الاقتصاد أمام صددمات الطاقة، أما عالمياً تحقيق استقرار نسبي في السوق لكن مع زيادة التنافس الدولي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر السابقة

وخلاصة القول نجد ان الصين تمكنت من تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وحققت نجاح في هذا المجال تجاه المخاطر العالمية لاسيما التغيرات المناخية ومخاطر الطاقة والتوسع الناعم في بناء الشراكات الجيواقتصادية والجيوستراتيجية لاسيما ما يرتبط بطريق الحرير، في المقابل تمكنت من الحد من تأثير تداعيات المخاطر المفتعلة والناجمة عن استراتيجيات القوى المنافسة الإقليمية والدولية لاسيما الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين في اسيا الباسفيك وتحفيز المخاطر ضد الصين لاسيما ما يتعلق بالمجالات الجيوستراتيجية (قضية تايوان والنزعات الانفصالية والصراعات الحدودية وبحر الصين الجنوبي... وغيرها)، والمخاطر الجيواقتصادية لاسيما (التعريفات الجمركية الأمريكية والعقوبات الأمريكية ضد الشركات الصينية... وغيرها)، فضلاً عن المجالات التكنو-عسكرية والتكنو فضائية والسبيرانية إذ تمكنت الصين من تعزيز قدراتها الشاملة في هذه المجالات ومواجهة المخاطر والحد من تأثيرها على



أمنها القومي بشكل كبير، وبشكل متفاوت على الأمن العالمي الذي جاء إيجابياً في عدد من المجالات لاسيما مجالات القوة السيبرانية والتكنو عسكرية والفضائية إذ تمكنت الصين بالتعاون مع شركائها على الحد من الهيمنة الأمريكية على تلك المجالات، وسلب كونه سيؤدي الى تصاعد التنافس والصراع الدولي والعالمية بين مختلف الفواعل والقوى والدخول في سباق قوى لتحقيق الانفراد والتفوق العالمي. (التل ٢٠٢٥)

الخاتمة

إن المخاطر في البيئة الدولية وتفاعلاتها وتداعياتها تتطلب استراتيجيات إدارة متقدمة بناءً على حساب المؤشرات وقياسها وفق المعادلات والجداول المدرجة في متن البحث أعلاه لتوفير الجاهزية ورفع حالة التأهب بشكل جماعي يضم اغلب دول العالم، ثم التحول الى مرحلة القدرة على التكيف مع البيئة والتعامل مع المتغيرات الجديدة بعد الكشف عنها والاستعداد لمواجهة الاثار الناتجة عن تلك المخاطر والحد من تأثيرها وتداعياتها وصولاً الى مرحلة التعافي والاستعداد للمخاطر القادمة. فضلاً عن ذلك أن اغلب المخاطر - لاسيما فيما يرتبط بالصراعات الجيوسياسية والتكنوعسكرية والجيواقتصادية بين القوى العالمية- تكون مفتوحة الاحتمالات والمشاهد نظراً لارتباطها بالمصالح الحيوية والاهداف التي تعمل على تحقيقها كما هو الحال في الصراعات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي انتجت مخاطر متعددة للصين تتطلب استراتيجيات استجابة لادارة تلك المخاطر.

ومما تقدم توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات أهمها ما يأتي:-

- إن إمتلاك القوى العالمية والفواعل الدولية فريق إدارة المخاطر من الخبراء والمختصين يساهم في تحصين تلك الفواعل واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن الاستجابة للمخاطر وإدارتها بشكل فاعل بما يعزز الأمن العالمي
- إن إدارة المخاطر تعد عملية شاملة لتطوير وتوظيف قدرات القوى والفواعل الدولية ومتكاملة لتحديد وقياس وتقييم تلك الأخطار وتداعيات وتهديداتها والسيطرة أو تخفيض حدة المخاطر وفق مؤشرات ومعادلات واستراتيجيات المواجهة أو التجنب أو الاستجابة لإدارة المخاطر الناتجة عن ظروف وتقلبات الطبيعة أو تلك التي تنشأ نتيجة الصراعات الجيوسياسية بين القوى العالمية وتمثل تهديداً للأمن القومي والامن العالمي وتقليل أثارها إلى أدنى مستوى.
- إن قياس وتقييم درجة المخاطر وشدة تأثير حدوثها وتقييم تداعياتها على الأمن العالمي، وفق معادلة (درجة الخطر) ومعادلة (احتمالية حدوث المخاطر) وفق بيانات كمية وصيغ وقيم رياضية محكمة يعزز قدرات القوى العالمية في إكتشاف المخاطر والاستعداد للاستجابة لها والحد من تطورها وتداعياتها.



- ان شراكة القوى والفاعول العالمية في أداء استراتيجي مشترك لإدارة المخاطر تساهم في تعزيز الأمن العالمي لاسيما في مواجهة مخاطر الجوائح والفيضانات والزلازل وتقديم الدعم الإنساني وغيرها من الجهود المشتركة، فضلاً عن مواجهة الازمات والصراعات والحروب الناتجة عن تضاد المصالح والاهداف والغايات وإدارتها.
- تمكنت الصين وبناءً على توجهاتها العقائدية بإدارة المخاطر بالنهج السلمي وعدم المبادئه استخدام القوة النووية من النجاح في تفادي وتجنب ةلاستجابة للعديد من المخاطر ذات التهديدات العالمية حفاظاً على أمنها القومي والحد من تداعيات تلك التهديدات على الامن الإقليمي والعالمي لاسيما في إطار تنافسها وصراعها مع الولايات المتحدة الامريكية في العديد من القضايا لاسيما قضية تايوان والنزاعات الحدودية البرية والبحرية والحروب السبيرانية والتجارية والتحالفات والشراكات المتضادة.
- كذلك وظفت الصين عديداً من الاستراتيجيات لاسيما استراتيجية التحوط واستراتيجية الامننة واستراتيجية الردع الشامل التي مكنتها من تحقيق التفوق على منافسيها الإقليميين والدوليين عبر رفع قدراتها الاقتصادية والتكنو-عسكرية والفضائية فضلاً عن أدائها الجيوسياسي البرغماتي في إدارة المخاطر وعدم الدخول في مواجهة مباشرة وحرب مفتوحة لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية أو احد حلفائها وتعزيز الامن العالمي في مجال الحد من مخاطر المناخ والزلازل .. وغيرها، فضلاً عن الحد من مخاطر الصراعات الجيوسياسية حول اكتشاف وعسكرة الفضاء وعدم اتساع نطاقها.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

١. جبرا، كمال محمود. 2015. *التأمين وإدارة الخطر*. عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع.

ثانياً: التقارير:

١. تقرير، 2023. *بين عوامل القوة والضعف.. هل تقدر "بريكس" على كسر منظومة الغرب؟*. أغسطس. 22. <https://rawabetcenter.com/archives/165073>.

٢. تقرير. 2024. *تحليل حجم سوق الأمن السيبراني الصيني وحصته - اتجاهات النمو والتوقعات (2024-2029)*. <https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/china-cybersecurity-market>, mordorintelligence.

٣. تقرير ٢٠٢٥. *عشرة دول تمتلك أكبر عدد من الأقمار الصناعية في الفضاء*، صحيفة تايمز- مكتب العلوم في أوف إنديا، على الرابط: <http://timesofindia.indiatimes.com/articleshow/122216105.cms?>

٤. وأولمبيو، كول، أ. 2022. *إدارة المخاطر واتخاذ القرار في ظل عدم اليقين خل ال أزمة أفغانستان ٢٠٢١-٢٠٢٢*. واشنطن: تقرير المنتدى الأمني العالمي.

ثالثاً المجالات والدوريات:

١. التل، رعد محمود". 2025. *موازن القوة في الحرب التجارية الكبرى-الرابح والخاسر بين واشنطن وبيجن*. " *تحليلات اقتصادية-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*. 6-8.



٢. خليل، سهاد إسماعيل". 2022. الإدراك الاستراتيجي وإدارة المخاطر في الدراسات الاستراتيجية (المنهجية والتطبيق) "مجلة قضايا سياسية (كلية العلوم السياسية. 84-82: 68)
٣. الخولي، أسماء. 2024. التحوط ضد الصدمات: هل تمهد الصين لحرب تجارية بتخزين السلع والمعادن الاستراتيجية؟. June 5. <https://www.futureuae.com/en-US/Mainpage/Item/9363>.
٤. الدسوقي، نورة الحبسي وأيمن. 2024. التحوط الاستراتيجي في سياسات دول جنوب شرقي آسيا. 26. 01. <https://trendsresearch.org/ar/insight>.
٥. الشمري، حسين عباس حسين. 2012. إدارة المخاطر. الموصل: كلية الادارة والاقتصاد، قسم علوم مالية ومصرفية.
٦. غزال، سارة محمود. 2025. مسوغات التحرك الاستراتيجي الصيني في ظل مبادرة الحزام والطريق: الشرق الاوسط انموذجاً. بغداد: كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العراق.
٧. الكاتب، محمد. 2020. إدارة المخاطر - أهمية وأنواع واستراتيجية إدارة المخاطر. 20. 01. <https://www.business4lions.com/2020/01/Risk-Management.html>.
٨. منصور، علا رفيق. 2022. التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
رابعاً: مكتبة الانترنت:
 ١. الدين، نور. 2025. أكبر ١٠ دول تمتلك الأقمار الصناعية العسكرية عام ٢٠٢٥. 03. 02. <https://www.defense-arabic.com/2025/02/03>.
 ٢. سليم، حسن فاضل. n.d. استعادة الدور: أثر الرسوم الجمركية الأمريكية في تعزيز زخم الحضور الهندي في البريكس. 21. 08/2025. <https://www.hcsiraq.net/2025/08/21>.
 ٣. عبدالرحمن، ابراهيم خليل. 2020. جائحة كورونا و دور ادارة المخاطر واستراتيجيات الاستجابة لها. https://srp-center.iq/sci-articles/article_det.php?id=287.
 ٤. المرسي، عبد الوهاب. 2025. تعرف على خطة الصين لإسقاط تايوان دون رصاصة. 16. 5. <https://www.europarabct.com/?p=102660>.
 ٥. يوسف، أحمد أبو. 2025. ماذا لو: غزت الصين تايوان. مايو. ٢٧. <https://www.habtoorresearch.com/ar/programmes>.

ثانياً: المصادر باللغة الاجنبية:

First: Books

1. Barry Buzan, Ole Wæver, Lynne Rienner. 1998. *Security: A New Framework for Analysis*. London: Jaap de wilde.
2. Caldara, D., Iacoviello, M. 2022. *Measuring Geopolitical Risk*. *American Economic Review*.
3. Davis, G., Rhodes, R. 2010. *Risk and Public Policy*. Washington: Harvard Kennedy School Case Studies.
4. Jonathan Fulton, Michael Schuman. 2024. *China's Middle East policy shift from "hedging" to "wedging"*. Atlantic : Atlantic Council.
5. Pavan Kumar, Prashant K. Srivastava, Prasoon Tiwari, R.K. Mall. 2021. *Application of GPS and GNSS Technology in Geosciences*. Elsevier.

-
-
6. Rozman, Gilbert. 2015. " Light or Heavy Hedging: Positioning between China and the United States." *Washington, DC: Korea Economic Institute of America (Joint U.S.-Korea Academic Studies)*, 2-3.

Second: Reports

1. 2018. *International Organization for Standardization (ISO)*.
<https://www.iso.org/standard/65694.html>.
2. Corporation, RAND. 2022. *China's Evolving Approach to Military Strategy*. U.S: RAND Corporation.
3. Krista Langeland, Derek Grossman. 2021. *Tailoring Deterrence for China in Space*. New York: RAND Corporation, 14-16.
4. Pollpeter, Kevin. 2020. *China's Space Securitization Strategy*. New York: RAND Corporation, 21-22.

Third: Magazines, periodicals, and the Internet

1. Arendse Huld, 2025. *Breaking Down the US-China Trade Tariffs: What's in Effect Now?* June 30. <https://www.china-briefing.com/news/us-china-tariff-rates-2025>.
2. Cheng, Chwee Kuik. 2022. "Shades of Grey: Riskification and Hedging in the Indo-Pacific." *The Pacific Review* 35.
3. Dennis, Roy. 2005. "Southeast Asia and China: Balancing or Bandwagoning." *Contemporary Southeast Asia* 27 (2): 206.
4. Evelyn, Goh. 2005. "Meeting the China Challenge: The U.S. in Southeast Asian Regional Security Strategies." *policy Studies- DC: East-West Center* No. 16.: 23.
5. Hans M. Kristensen, Matt Korda, Eliana Johns, Mackenzie Knight. 2025. *Chinese nuclear weapons 2025*. March 12. Accessed 05 11, 2025. <https://thebulletin.org/premium/2025-03/chinese-nuclear-weapons-2025/>.
6. Jiahong Guo a, Xiaoying Lai b, Chenxi Lu c, Shixiong Cao, 2022. "What has caused China's economic growth?, Economic Systems." 46 (2): 232-242.
7. John Hua Fan, Akihiro Omura, Eduardo Roca. 2023. "Geopolitics and rare earth metals." *European Journal of Political Economy* 78: 32-33.
8. July 2025. *Renewables grow the most, followed by gas and nuclear*. IEA: IEA.
9. Moltz, James Clay. 2019. *The Politics of Space Security*. Stanford : Stanford University Press.
10. Nadarajah, Hema. n.d. *China: A Global Power's Celestial Ambitions*. <https://www.asiapacific.ca/publication/china-global-powers-celestial-ambitions>.
11. Sohns, Taylor. 2025. *Effective Portfolio Hedging Strategies for Market Crashes*. March 18th. <https://due.com/author/taylor-sohns/>.
12. Weeden, Brian. 2023. *Global Counterspace Capabilities*. Secure World Foundation.
13. 中国新闻网 参与互动 . 2015. 百度系统 . 03-31. <HTTPS://WWW.CHINANEWS.COM.CN/GN/2015/03-31/7170977.SHTML>.